

مايو 2018

ردم: 23180-9118

## الحماية الإجتماعية غير القائمة على اشتراكات في البحرين: تحليل من خلال عدسة الطفل والإنصاف<sup>1</sup>

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

خاصاً من التحويلات النقدية غير المشروطة لدعم الأسر الفقيرة التي تفقد منازلهم إثر حالات الطوارئ مثل الحرائق.

وقد كانت البحرين أول دولة في المنطقة تستحدث نظام تأمين ضد البطالة في عام 2006. ويوفر هذا النظام نوعين من الإستحقاقات: في حين يتم دفع إستحقاقات التعويض لموظفي القطاع الخاص وموظفي الخدمة المدنية على أساس اشتراكاتهم، يتم دفع معونة البطالة إلى الباحثين عن عمل لأول مرة على أساس غير قائم على اشتراكات لمدة أقصاها ستة أشهر. وفي عام 2010، تلقى ما مجموعه 3,045 شخص من الباحثين عن العمل لأول مرة دعم بطالة؛ وكان نحو 70 في المائة منهم نساء. ويمكن تفسير ذلك بحقيقة مفادها أن البطالة هي تقليدياً أعلى بين النساء في البحرين. في عام 2016، يقدر معدل البطالة بين الشباب بنسبة 13.4 في المائة للإناث، مقابل 2.9 في المائة للذكور.

وعلى غرار الكثير من الدول الأخرى في المنطقة، كان للدعم الشامل لأسعار الأغذية، والمياه، والكهرباء والوقود أثره على ميزانية الحكومة. وحالياً، يجري إصلاح دعم الوقود في البحرين، وكانت أسعار البنزين قد ارتفعت بنسبة 60 في المائة في 20 يناير 2016، وامتد هذا التعديل أيضاً إلى برامج دعم المواد الغذائية، في حين تم إلغاء دعم اللحوم تماماً في عام 2015. ولتعويض ذلك، توفر الحكومة تحويلات نقدية لدعم الأسر المسجلة كمستفيدين من نظام المساعدات الإجتماعية. ويتم دفع الإستحقاقات عن كل فرد في الأسرة، حيث يزيد المبلغ للأفراد البالغين. ويظل دعم المياه والطاقة دون تغيير، رغم وجود خطط لتقليصه.

ومنذ عام 2000، يستحق المستفيدون من المساعدات الإجتماعية الحصول على فواتير مَحْفَظَة للمياه والكهرباء من وزارة الكهرباء والماء حسب المرسوم الملكي الصادر في عام 1999. وعلاوة على ذلك، فإن وزارة الإسكان تقدم برنامج الإسكان الإجتماعي للأسر ذات الدخل المنخفض. وبين عامي 1999 و 2010، إستناد 36,000 من المواطنين البحرينيين من توفير خدمات دعم الإسكان الإجتماعي، بما في ذلك 13,500 وحدة سكنية بتكلفة 510 مليون دينار بحريني.

وتتضمن مخططات المساعدة الإجتماعية للأسر منخفضة الدخل والفئات الضعيفة الأخرى مثل الأيتام مكونات حساسة لإحتياجات الأطفال، وتزيد مع زيادة عدد أفراد الأسرة. ومع ذلك، فإن معظم هذه المزايا متاحة فقط للمواطنين البحرينيين، وهذا يعني أن أكثر من نصف سكان البلاد يتم إهمالهم. ومن المرجح أن يكون الأطفال غير البحرينيين معرضين للضعف على وجه الخصوص، حيث أن آباءهم وأمهاتهم لديهم قدرة محدودة على الوصول إلى كل من برامج الحماية الإجتماعية القائمة على اشتراكات وغير القائمة على اشتراكات. وأخيراً، فإن محدودية توافر البيانات تعوق تقدير تغطية وتأثير البرامج القائمة، مما يجعل من الصعب الحصول على معلومات حول القضايا المتعلقة بحماية الطفل.

**ملاحظة:** 1. هذه الرسالة القصيرة مُستقاة من دراسة شاملة تم إعدادها بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، ويونيسف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجميع البيانات تم الرجوع إليها بدقة ويمكن الإطلاع عليها في التقرير الكامل:

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares. 2018. Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa: <<https://goo.gl/QfmKwK>>.

**مملكة البحرين** هي أرخبيل صغير في الخليج. ومع وجود ما يقرب من 1.4 مليون نسمة، تعد البحرين ثاني أصغر دولة من حيث عدد السكان في المنطقة بعد جيبوتي. وفي عام 2016 كان نحو ربع السكان (334,791) دون سن 18 سنة، و 7.5 في المائة (106,770) أطفال دون سن الخامسة. وأكثر من نصف السكان غير بحرينيين، ويأتي معظمهم من جنوب وجنوب شرق آسيا.

وتصنف البحرين كدولة عالية الدخل في فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً؛ وقد بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية للبحرين 0.824 مما يضعها في الترتيب 47 من أصل 188 دولة. ولا يوجد خط فقر وطني مُعتمد رسمياً في البحرين. وأقرب التقديرات هي تلك الخاصة بمستويات المعيشة المنخفضة وتمثل نحو 11 في المائة من السكان في عام 2003.

وقد حققت البلاد تقدماً كبيراً في صحة الطفل على مدى العقود الأخيرة: إنخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 23 إلى 6 وفيات لكل 1000 مولود حي بين عامي 1990 و 2015، وهو الأدنى في المنطقة. وقد تحقق تعميم الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي في عام 2000. وبلغت نسبة القيد الصافي في التعليم الثانوي 90 في المائة في عام 2006. وتوفر وزارة التربية والتعليم التعليم المجاني لجميع الطلاب في المدارس العامة.

وقد عانى إقتصاد البحرين بشكل كبير بسبب انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة. وبلغ إجمالي عجز الميزانية العامة نحو 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، بينما بلغ الدين الحكومي 82 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام. وبالتالي، أدخلت الحكومة العديد من الإصلاحات المالية، بما في ذلك خفض الدعم، وزيادة رسوم بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة، مثل الرعاية الصحية الأولية.

وهناك العديد من مزايا التأمين القائم على اشتراكات للعاملين في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مزايا الشيخوخة والعجز. ومع ذلك، فإن وصول غير البحرينيين لنظام الضمان الإجتماعي محدود جداً. وبالمثل، فإن معظم إستحقاقات المساعدات الإجتماعية متاحة فقط للمواطنين البحرينيين. ويخضع الحق في الحصول على المواطنة لتتبعات صارمة، ولا تتمتع النساء البحرينيات اللاتي يتزوجن من غير بحرينيين بنفس الحقوق التي يتمتع بها نظرائهن الرجال ولا يمكن أن تمنحن المواطنة لأطفالهن.

في عام 2008 أطلقت الحكومة الرؤية الإقتصادية 2030، والتي تسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين المساعدات الإجتماعية. وتم تأكيد إلتزام الحكومة بالحماية الإجتماعية في برنامج العمل الحكومي 2015-2018، والذي تضمن العديد من إجراءات السياسة، مثل إعادة توجيه الدعم لصالح الفئات الضعيفة، وتوفير السكن، وتمكين الأسر ذات الدخل المنخفض، وتطوير الخدمات الإجتماعية لكبار السن، وذوي الإعاقة والأطفال. والمزود الرئيسي لمخططات الحماية الإجتماعية هي وزارة العمل والتنمية الإجتماعية.

وينظم القانون رقم 18 لعام 2008 نظام المساعدات الإجتماعية الرئيسي، الذي يوضح بالتفصيل توفير التحويلات النقدية غير المشروطة إلى الأسر البحرينية محدودة الدخل التي لا يزيد دخلها عن 1000 دينار بحريني. وتستهدف هذه التحويلات أيضاً الفئات الضعيفة مثل الأيتام، والمسنين، والمطلقات، والأرامل، وأسر المسجونين، والأشخاص ذوي الإعاقة. ويزيد المبلغ المستحق مع زيادة عدد أفراد الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم وزارة العمل والتنمية الإجتماعية برنامجاً